



بلاغ توضيحي

على إثر ما تداولته بعض المنابر الإعلامية بخصوص برنامج اقتناء سيارات مصلحة لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بقطاع التربية الوطنية، فإن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، تنويراً منها للرأي العام التعليمي والوطني تقدم التوضيحات التالية :

- إن السيارات المزمع اقتنائها تندرج ضمن فئة السيارات التي تتوفر فيها شروط الاقتصاد في ثمن الاقتناء وفي كلفة التسيير والصيانة، ولا علاقة لها البتة بطراز السيارات الفاخرة التي تم الترويج لها بشكل مغرض، وتداولها من طرف مجموعة من المنابر الإعلامية، دون التأكد من صحة الخبر؛

- إن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين باعتبارها مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، هي التي تقوم بعملية الاقتناء والتي تمر عبر المساطر الإدارية والقانونية المعمول بها، بما فيها الترخيص المسبق للسيد رئيس الحكومة ومصادقة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛

- لا تلجأ الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين إلى تجديد أسطول السيارات إلا عند الضرورة القصوى، وبعد استنفاد كافة الإمكانيات الأخرى المتاحة من صيانة وإصلاح، وهو ما بات يطرح فيما يخص مجموعة من السيارات، بالنظر لحالتها الميكانيكية المتدهورة ولتعرضها لأعطاب متكررة ترفع بشكل حاد ومقلق من كلفة صيانتها وإصلاحها من جهة، ولكونها لم تعد توفر لمستعملها شروط السلامة من جهة أخرى؛

- سيارات المصلحة المتوفرة لدى الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية تستعمل بوتيرة مرتفعة نفعها مجموعة من العوامل التي ترجع بشكل خاص إلى شساعة النفوذ الترابي لهذه المصالح الجهوية والإقليمية، وكذا اعتبارا لصعوبة الطبيعة الجغرافية للعديد منها، وكذا لطبيعة المهام الملقاة على عاتق هاته المصالح، والتي تفرض على المسؤولين القيام بتنقلات مستمرة، وخاصة في إطار الزيارات الميدانية التقديرية إلى المؤسسات التعليمية العمومية التي يوجد حوالي 55% منها بالوسط القروي، والتي يبلغ عددها في المتوسط 134 مؤسسة لكل مديرية إقليمية، كما تستعمل هذه السيارات في تنزيل وتبعية المشاريع المعتمدة، والإشراف على تنظيم الامتحانات الإشهادية، وغير ذلك من العمليات الإشرافية والتدبيرية؛

- وتيرة الاستعمال هاته تنعكس على الحالة الميكانيكية للسيارات وعلى معدل استهلاكها، فحوالي 80% من السيارات التابعة إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومصالحها الخارجية أصبحت متهالكة، حيث يتجاوز عمرها 10 سنوات. كما فاق عدد الكيلومترات المسجل بعددات هذه السيارات 350.000 كلم؛

- حرصا على ضمان سلامة القائمين بالمأموريات والمهمات من الأخطار التي قد تحذق بهم بسبب اهتراء هذه المركبات وتهالكها، ستم إحالة عدد منها على الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك والتخلي النهائي عنها؛

- أما بالنسبة لسياسة التقشف التي دعا إليها السيد رئيس الحكومة، بموجب المنشور رقم 13/2019 بتاريخ 9 غشت 2019، فهي تهم السنة المالية 2020، بينما برنامج الاقتناء مبرمج في إطار تنفيذ ميزانية 2019، والذي تم التداول في شأنه في الندوات الميزانية أواخر السنة المالية 2018 مع المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛

والوزارة إذ تقدم هذه التوضيحات، فإنها تجدد دعوتها المنابر الإعلامية إلى توخي الدقة في تناول الأخبار المتعلقة بالمنظومة التربوية قبل نشرها، وذلك تفاديا لأي سوء فهم أو تأويل مغرض.